

Distr.: General
4 June 2012
Arabic
Original: Spanish



مجلس حقوق الإنسان
الدورة العشرون
البند ٦ من جدول الأعمال
الاستعراض الدوري الشامل

مذكرة شفوية مؤرخة ١٥ أيار/مايو ٢٠١٢ موجهة إلى رئيسة مجلس
حقوق الإنسان من البعثة الدائمة لجمهورية الأرجنتين لدى مكتب
الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف

يشرفني أن أتوجه إليكم بالإحالة إلى التقرير الوطني المقدم من المملكة المتحدة
لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية المتعلق بألية الاستعراض الدوري الشامل
(A/HRC/WG.6/13/GBR/1)، الذي تُورد الفقرة ١٤٠ منه، في إشارة إلى أقاليم ما وراء
البحار، ذكرَ جزر مالفيناس.

وتُذكر حكومة الأرجنتين بأن جزر مالفيناس وجورجيا الجنوبية وساندويتش
الجنوبية هي جزء لا يتجزأ من إقليم الأرجنتين الوطني وبأنه، نظراً لوقوعها تحت احتلال
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية غير المشروع، فهي موضع نزاع سيادي
بين البلدين، تعترف به الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى.

وقد قاد هذا الاحتلال غير المشروع الذي تمارسه المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى
وآيرلندا الشمالية إلى اعتماد قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢٠٦٥ (د-٢٠)، و٣١٦٠
(د-٢٨)، و٤٩/٣١، و٩/٣٧، و١٢/٣٨، و٦/٣٩، و٢١/٤٠، و٤٠/٤١، و١٩/٤٢، و٢٥/٤٣،
التي تعترف فيها الجمعية العامة بالتزاع على السيادة المتعلق "بمسألة جزر
مالفيناس" وتهيب بحكومتها جمهورية الأرجنتين والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا
الشمالية أن تستأنفا المفاوضات بغية التوصل في أقرب وقت ممكن إلى حل سلمي ودائم
للتزاع. كما أبدت لجنة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار الموقف نفسه مراراً
وتكراراً، وقد تجلّى ذلك مؤخراً في القرار الذي اعتمد في ٢١ حزيران/يونيه ٢٠١١.

وبناءً على ما تقدم، ترفض حكومة الأرجنتين إدراج جزر مالفيناس في الفقرة ١٤٠ من تقرير المملكة المتحدة الوطني تحت تسمية 'إقليم ما وراء البحار' المزعومة، والعارية عن الصحة لإشارتها إلى جزء من إقليم الأرجنتين، وترفض كذلك التطلع إلى إملاء قواعد واجبة التطبيق في جزر مالفيناس، من قبيل الدستور المذكور في التقرير.

وترجو حكومة الأرجنتين تعميم هذه المذكرة بوصفها وثيقة رسمية من وثائق مجلس حقوق الإنسان.

(التوقيع) ألبيرتو ب. دالوثو
السفير، والممثل الدائم